

محضر اجتماع

الهيئة العامة العادية

شركة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع.

شركة مساهمة مغلقة عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع. الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق 2017/4/25 في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، والتي تم نشرها في صحيفتين يوميتين على مدى يومين وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

تاريخ العدد	رقم الصفحة	رقم العدد	الصحيفة
2017/4/5	7,6	2622	الوطن
2017/4/5	5,4	12901	تشرين
2017/4/6	7,6	2623	الوطن
2017/4/6	5,4	12901	تشرين

وبناءً على الكتاب رقم 0366/OG/CEO/17 تاريخ 2017/4/9 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم 0578/OC/CEO/17 تاريخ 2017/4/9 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم 0365/OG/CEO/17 تاريخ 2017/4/9 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (107,887,271 سهم) وتشكل ما نسبته 71,92% وأسهم بالوكالة وعددها (11,100) سهماً وتشكل ما نسبته 0,01% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (107,898,371) تشكل ما نسبته 71,93% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيد محمد أنس ناعسة وربيح الصيفي مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/769/4071 بتاريخ

شركة مساهمة مغلقة عامة
١٩٥٦

٢٥ نيه ١٩٥٦

2017/04/13، كما حضر كل من السادة راما خربوطلي وروبا حامد وهديل شعراني
ومحمود باشا مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكاليف رقم/3496/ 16/
تاريخ 2017/4/23، وكما حضر كل من السيدين وائل يوسف وعلاء يوسف مندوبين عن
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم 375/ص-إم تاريخ
2017/04/18

وحضر الاجتماع السيد خالد صباغ ممثل عن شركة حصرية ومشاركون أرست ويونغ-
سورية مدقق حسابات الشركة.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين
بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام
2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف
سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها
فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة العادية أعمالها.
عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس
الإدارة السيدة هيفاء يونس واستناداً للمادة 181 من قانون الشركات قامت بتسمية كل من
السيدان الياس حنوش ورضا رضا مراقبي تصويت للجلسة والمحامي خالد وليد قدور العينية
مدوناً لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2016 وخطة العمل للسنة المالية 2017.
- 2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن
الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2016.
- 3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2016 والمصادقة عليها.
- 4- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2016.
- 5- تكوين الاحتياطات.
- 6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
- 7- عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.
- 8- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.
- 9- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين
شركة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2016 و خطة العمل للسنة المالية 2017:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2016، وخطة العمل للسنة المالية 2017.

استمراراً لما شهده العام 2015 من تطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي حيث استمرت مؤشرات الأداء والنشاط الاقتصادي العالمي بالتباطؤ و اظهرت المؤشرات تراجع كبير في معدلات النمو مقارنة مع التوقعات لعام 2016 وإن كان هناك نمو ضعيف في البلدان الناشئة، أما على الصعيد الإقليمي لازالت مجموعة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها العديد من دول منطقتنا العربية، تسهم وبشكل واضح في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي و المالي وتراجع فرص الاستثمار، كما يسهم الارتفاع الضعيف في أسعار النفط إلى تخفيض الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة. من جانب آخر، استمرت الظروف الصعبة التي تمر بها سورية فبالإضافة إلى العقوبات المفروضة على قطر منذ عدة سنوات، وحجم الضغوطات التي تعرضت لها البلاد بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية بالتأثير سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة المعاناة وتعميق حالة الركود الاقتصادي على صعيد كل من الأفراد والشركات، والذي كان للقطاع المصرفي نصيبه من المعاناة والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وقد كان القطاع المصرفي من أبرز القطاعات صموداً وبنك قطر الوطني - سورية من الأكثر متانة وصلابة إن لم نقل الأصلب، وعليه انصبت جهودنا خلال العام 2016 المحافظة على الموظفين باعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة وأسباب نجاحها، وعلى معالجة حالات التعثر ضمن المحفظة الائتمانية والسيطرة على المخاطر التشغيلية و الحفاظ على معدلات السيولة ونسبة كفاية رأس المال والتي تعد الأكبر بين المصارف الأمر الذي ساعدنا على تخطي جميع الصعوبات.

حقق البنك انجازات جيدة في البنود الرئيسية للميزانية، حيث نمت كل من إجمالي الموجودات وودائع العملاء وإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وحقوق الملكية. حقق البنك نتائج جيدة وواعدة حيث بلغت صافي الأرباح التشغيلية بعد استبعاد المخصصات والربح الناتج عن تقييم مركز القطع البنوي لعام 2016 حوالي (608) مليون ليرة سورية مقابل ما يقارب (557) مليون ليرة سورية في العام السابق.

كما ركزت إدارة البنك جهودها على معالجة الديون غير العاملة خلال عام 2016، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الديون غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى 39% في نهاية العام، مقابل 56% كما في نهاية عام 2015.

وقد انعكست هذه النتائج ايجاباً على مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية للبنك إذا بلغت نسبة السيولة (313%) وهي تزيد عن الحد الأدنى المطلوب من مصرف سورية المركزي البالغ 30% وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة (103%)، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية عام 2016 ما نسبته (309%) وهو الأعلى والأهم بين جميع المصارف العاملة في سورية وبما يفوق النسب المقدرة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل الأمر الذي يعكس متانة المركز المالي للبنك وقوة قاعدة الرأسمالية رغم الظروف التي يمر بها القطاع المصرفي.

على صعيد آخر استمرت إدارة البنك، في جهدها الرامي إلى تحصين إدارة المخاطر بمختلف أنواعها و المحافظة على معدلات سيولة مريحة ومقبولة وتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية لإحكام ضبط المخاطر التشغيلية و السيطرة عليها ضمن الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع المصرفي، بالإضافة على تعزيز وتعميق مبادئ الحوكمة المؤسسية و تطبيقها ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي

كما عمل البنك خلال عام 2016 ، على تطوير قدرات الموظفين حيث يجري تنفيذ مجموعة من البرامج والدورات التدريبية التي من شأنها أن تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم بكفاءة أعلى وتحفيزهم على تحسين الأداء.

إيماناً بأن الأزمة في سورية هي مرحلة مؤقتة والمرحلة المقبلة ستشهد تحسناً على كل الأصعدة مما سيوفر مناخاً ملائماً للبدء بمرحلة إعادة الإعمار وفرص الاستثمار وأن بنك قطر الوطني – سورية لا يزال يتطلع إلى مستقبل القطاع المصرفي السوري ومصرفنا بمزيد من الثقة و التفاؤل مع إيمانه العميق بدوره كأكبر مصرف في سورية بقدرته على أن يكون أهم روافد دعم وتعافي الاقتصاد وتجاوز الازمات والصعوبات و مواصلة مسيرة بناء الوطن ومؤسساته كافة.

تم إعداد أهداف البنك لعام 2016 من خلال تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية وفرص النمو المتوقعة في القطاع المصرفي والمركز التنافسي حيث تضمنت الأهداف لعام 2017 المحاور الرئيسية التالية:

المحور المالي:

- البحث على فرص توظيف أموال في قنوات ذات عوائد مقبولة بمخاطر منخفضة.
- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز المتانة الائتمانية للبنك.

- معالجة الديون غير العاملة القائمة ورفع كفاءة التحصيل وتخفيض نسبة الديون غير العاملة.
- المحافظة على حصة البنك من الودائع والتسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري.
- زيادة الإيرادات من غير الفوائد وتحسين نشاط البنك وحصته السوقية من التسهيلات غير المباشرة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ترشيد الإنفاق في كافة مجالات العمل في البنك وزيادة الإيرادات.
- تعزيز القاعدة الرأسمالية من خلال المحافظة على أعلى نسبة كفاية رأس المال.

محور العملاء والسوق:

- رفع درجة رضا العميل من خلال تحسين مستوى الخدمة وتعميق أواصر العلاقات معهم ودراسة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.
- دراسة جدوى طرح منتجات وخدمات جديدة وفقاً لاحتياجات العملاء وبما يتناسب مع الظروف المحيطة.

محور العمليات:

- تعزيز الدور الرقابي للإدارات المعنية للتخفيض من أثر المخاطر التشغيلية.
- دعم وتعزيز شبكة فروع البنك المحلية وأجهزة الصراف الآلي والارتقاء بمستوى أداء الفروع.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الازمات

محور الموارد البشرية:

- رفع درجة رضا الموظفين وولائهم للبنك وتحسين إنتاجيتهم من خلال توفير بيئة عمل محفزة وجاذبة.
- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل التواصل بين مختلف الإدارات ومراكز العمل في البنك والسرعة والمرونة في التجاوب لتنفيذ وإنجاز الأعمال المطلوبة.
- توفير الدورات التدريبية التي تتناسب والاحتياجات الفعلية للموظف ووظيفته بما يسهم بالارتقاء بأداء الموظفين ومهاراتهم وتحسين قدراتهم على الاتصال والتواصل بما يعزز مستوى الخدمة للعملاء.

ختاماً وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة البنك يسرني أن أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي على تعاونهم في ظل الظروف

الحالية غير المواتية، كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق والأسواق المالية لحرصهم على إدارة السوق.

كل الشكر والتقدير للأخوة أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك و استمراره وازدهاره، كما انتهاز الفرصة للتعبير عن تقديرنا وامتناننا العميق لكم يا حضرات المساهمين لاستمرار دعمكم ومؤازرتكم واتوجه بالشكر لعملاء المصرف على ثقتهم وولائهم الدائم وإلى فريق الإدارة التنفيذية ولجميع العاملين بالمصرف بما أظهروه من تفاني وإخلاص في العمل.

ناقش أعضاء الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة، حيث استفسر عدد من المساهمين عن بعض النقاط الواردة في التقرير وقام رئيس الجلسة والرئيس التنفيذي والمدير المالي بالإجابة على تلك الاستفسارات.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة.

ثانياً- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانياتها والحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية 2016:

تقدمت شركة حصرية ومشاركوه وأرنست أند يونغ سورية بتقريرها حول حسابات الشركة وميزانياتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدم من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 2016/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت ربحاً صافياً وقدره /27,827,785,000/ ل.س فقط سبع وعشرون ملياراً وثمانمائة وسبع وعشرون مليوناً وسبعمائة وخمس وثمانون ألفاً ليرة سورية، منها أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بلغت /27,180,273,000/ ل.س فقط سبع وعشرون ملياراً ومائة وثمانون مليوناً ومنتان وثلاثة وسبعون ألفاً ليرة سورية. وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافق الميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2016 والمصادقة عليها:

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أن حساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة أظهر ربحاً صافياً وقدره /27,827,785,000/ ل.س فقط سبع وعشرون ملياراً

وثمانمائة وسبع وعشرون مليون وسبعمائة وخمس وثمانون ألف ليرة سورية، منها أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بلغت /27,180,273,000/ ل.س فقط سبع وعشرون مليار ومائة وثمانون مليون ومئتان وثلاثة وسبعون ألف ليرة سورية ناقش أعضاء الهيئة العامة قائمة المركز المالي بجانبها الموجودات والمطالب، وحسابات الأرباح والخسائر.

سأل المساهمين عن موعد توزيع الأرباح على المساهمين، فأوضح السيد المدير التنفيذي أن تمت تغطية جزء من الخسائر المدورة من السنوات السابقة، وبين أن إنهاء ملف المقترضين المتعثرين سوف ينعكس إيجاباً على موضوع أرباح البنك وبالتالي يصبح هناك أرباح قابلة للتوزيع على المساهمين. وأوضح السيد المدير التنفيذي أن الخسائر المتركمة سوف تنخفض خلال السنة المالية 2017 بناءً على خطط المصرف المالية بهذا الخصوص. سأل المساهمين عن الدخل التشغيلي وعدم تناسبه مع رأس المال الضخم للبنك، كما سأل المساهمين عن حقوق الملكية وأنها أصبحت أقل من رأسمال البنك، وسأل المساهمين عن التمويل العقاري حيث أوضح المدير التنفيذي أنه خلال العام الماضي لم يكن لدى البنك قدرة على منح القروض وعمليات التمويل والاستثمار وذلك بسبب قرارات السلطات الرقابية على عمل المصرف، كما أوضح عن خطط وآليات جديدة هي بصدد الدراسة حسب التوجه العام وبموجب تعليمات مصرف سورية المركزي وأن هناك توجه بإصدار تمويل لصالح الدولة عبر شهادات إيداع بفوائد مقبولة وتعطي عائد مقبول وذلك لتمويل مستوردات الدولة، كما أوضح أن الاستثمار العقاري أو التمويل العقاري بحاجة لسوق عقارية ومستثمر في تلك السوق وأوضح أن سوق العقارات بدأ بالتحرك في أوائل العام 2017.

أوضح السيد المدير التنفيذي أن المقترضين من البنك والمتعثرين في تسديد التزاماتهم اتجاه البنك عددهم قليل وأن معظم ملفات القروض المتعثرة أصبحت بالمراحل النهائية للتسوية. وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

رابعاً- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2016:

بلغت بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة مبلغاً وقدره /30,874,058/ ل.س فقط ثلاثون مليون وثمانمائة وأربع وسبعون ألف وثمانية وخمسون ليرة سورية. وبعد المناقشة تمت الموافقة على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (27) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (30) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة.

خامساً- تكوين الاحتياطي:

تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2016 بمبلغ /100,358,912/ ل.س فقط مئة مليون وثلاثمائة وثمانية وخمسون ألف وتسعمائة واثنان عشرة ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص لعام 2016 بمبلغ /100,358,912/ ل.س فقط مئة مليون وثلاثمائة وثمانية وخمسون ألف وتسعمائة واثنان عشرة ليرة سورية حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 .

وكل من مبالغ الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص يعادل 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2016 في الإيضاح رقم (19).

سادساً- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة

عرض السيد رئيس الجلسة إلى موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2016.

سابعاً- عرض تعيين عضو مجلس إدارة ممثل عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه يحق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بصفقتها عضواً في مجلس الإدارة بتبديل ممثلها في مجلس الإدارة وذلك عملاً بأحكام المادة 4/139 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث تم تعيين السيد يحيى صديق أحمد بدلاً عن السيدة سحر النويصر، وأوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم (16/669/ص) تاريخ 2016/12/21.

ثامناً- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين،

طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد محمد اليعشي مرشحاً وحيداً لذلك. وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد محمد اليعشي مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2017 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

تاسعاً- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الادارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ق و تفويض مجلس الادارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وتحديد الأتعاب ومتابعة القرار المتخذ بخصوصها للحصول على الموافقات اللازمة من مصرف سورية المركزي وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص:

تم ارسال نص الاتفاقية الى مصرف سورية المركزي للحصول على الموافقات النهائية اللازمة لتجديد العمل بها.

واستمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني لعامي 2017-2018 بعد ان تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني - سورية خلال المدة المشار إليها وهذه الاتفاقية تشمل قيام المستشار بتقديم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

- (1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
- (2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.
- (3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.
- (4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
- (5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الإتفاقية وأحكامها وتحديد الأتعاب ومتابعة القرار المتخذ بخصوصها للحصول على الموافقات اللازمة من مصرف سورية المركزي وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص المصادقة وعلى تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ق.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ 2017/4/25.

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

محمد بن هاشم
الأصل

بنك قطر الوطني
ش.م.ق.

مراقب التصويت مراقب التصويت

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية



Handwritten signature

مدون وقائع الجلسة

رئيس الهيئة العامة العادية

المحامي فؤاد وليد مدور

Handwritten signature

رقم الوارد: 575
التاريخ: 2017 / 4 / 25
سوق دمشق للأوراق المالية